الهاشل: معدل القروض غير المنتظمة تراجع إلى مستوى تاريخي

الصالح وبجواره الهاشل

محمد الهاشل

- النظام المصرفي ظل بمنأى عن عواقب الأزمات المالية بفضل الضوابط الحالية
- مصدات رأسمالية تحوطية لمواجهة التقلبات تصل إلى 2بالمئة للبنوك المحلية
- معدل الرفع المالي للبنوك يبلغ 10.1بالمئة وهو ما يفوق النسبة العالمية المقترحة
- رأس المال للقطاع المصرفي بلغ 18.6بالمئة وهي أعلى من التي قررتها "بازل"
- معيار كفاية رأس المال عززناه من خلال رفع النسبة الرقابية وتحسين الجودة المطلوبة

المالي لعام 2016، فقد بلغ معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الكويتي نسبة 18.6%، وهي أعلى من النسبة المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية. كذلك شملت إجراءاتنا وضع هوامش إضافية في صورة مصدات رأسمالية تحوطية ومصدات رأسمالية لمواجهة التقلبات الدورية ونسبة رأس مال إضافية تصل إلى 2% للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية. وتهدف هذه المصدات المالية إلى رفع قدرة البنوك على التصدي للمخاطر النظامية.

ثانياً، قمنا أيضاً بتطبيق معيار مبسط للرفع المالي لمساندة معيار كفاية رأس المال. ويبلغ معدل الرفع المالي للبنوك الكويتية10.1%، وهو ما يفوق النسبة العالمية المقترحة والبالغة 3%.

ثالثاً،عمدنا إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة ضغوط السيولة، وإضفاء مزيد من الاستقرار في هياكلها التمويلية عن طريق تطبيق معيارين جديدين للسيولة هما: معيار تغطية السيولة، ومعيار صافي التمويل المستقر. وقياساً بأي من هذين المعيارين، فإن البنوك الكويتية تتجاوز الحد الأدنى للنسب الرقابية المقررة.

رابعاً، استمر التحسن الملحوظ في جودة الأصول لدى البنوك، والذي يعكسه تراجع معدل القروض غير المنتظمة بشكل ثابت ليصل إلى مستوى تاريخي منخفض بلغت نسبته 2.2%. كما ترافق ذلك مع إجراءات لضمان تكوين البنوك مخصصات كافية، بناء على تحليل شمولي للبيانات، مما ترتب عليه إرتفاع معدل التغطية (المخصصات المتوفرة إلى القروض غير المنتظمة)لمستوى قياسي بلغت نسبته 237%. وفي الوقت الذي كانت فيه البنوك في العديد من الاقتصادات المتقدمة تجاهد في سبيل تحقيق أرباح، استمر نمو صافي أرباح البنوك الكويتية بمستوى جيد.

وأضاف : إن دلت تلك المؤشرات على شيء، فإنما تدل على قدرة البنوك الكويتية على ممارسة دورها كوسيط ائتماني لتحقيق هدف نهائي وهو دعم النمو الاقتصادي. وهذا ما يعزز اعتقادنا بأنسلامة نظامنا المصرفي لم يساعد البنوك على مواجهة التحديات في البيئة الكلية فحسب، وإنما ساهم كذلك في تعزيز قدرتها على مواصلة تحقيق أهدافها الأساسية.

وذكر : في السياق عينه، فإنه من المناسب التأكيد بأننا في بنك الكويت المركزي لا نتبع دائماً قاعدة "الأعلى هو الأفضل" "higher–the–better" في التعليمات التي نصدرها، بل نسعى لاتباع إجراءات تتسم بالحصافة والتوازن، حيث نقوم بحرص شديد بقياس تكلفة كل إجراء مقابل المنافع المتوخاة منه. وفي نهاية الأمر، إن ما نصبو إليه ليسفقط "المرونة" وإنما "المرونة بكفاءة". وفي الوقت ذاته، نسعى لتصميم وبناء نظام رقابي قادر، في أحسن الأحوال، على تجنب أي اضطرابات مالية، ويحد، على الأقل، مناحتمالية التسبب في وقوع الأزمات.

وبين : هنا لابد أن نثمن عالياً المتانة والمرونة التي يتمتع بها القطاع المصرفي في مقاومة الصدمات والتي لم تكن وليدة الصدفة، بل نتاج عمل مضن وجهود مشتركة بين بنك الكويت المركزي والقطاع المصرفي لتحقيق ذلك الهدف من خلال بناء مصدات استباقية وانتهاج سياسات تتسم بالحصافة رغم الضغوط المطالبة بتخفيف تلك السياسات.

المخاطر الناشئة

وتطرق إلى أنه على الرغم من الأدوات التنظيمية التي وضعناها قيد التنفيذ خلال السنوات القليلة الماضية، والتي شرحت بعضاً منها للتو، إلا أن بيئة الأعمال المتغيرة بشكل دائم والنظام المصرفي الذي يتسم بالديناميكية يتطلبان منا الحيطة والحذر من المخاطر المحتملة.

و بين : كما نعلم جميعاً، فإن المحرك الرئيسي لهذا التغيير يكمن في الأثر المتنامي للتكنولوجيا الحديثة في حياتنا.وإنه من الواضح أن القطاع المالي لم يكن بعيداً عن تلك التطورات، بل كان في صميمها وقد اعتمد عليها واستفاد منها بشكل كبير كما يبدو جلياً من الدور المتزايد لشركات التكنولوجيا المالية أو Fintechs في سلسلة الخدمات المالية. ولقد توسع استخدام التكنولوجيا المالية متجاوزاً الحدود الدولية، وأضحى استعمال شركات تشغيل الهواتف النقالة والهويات الرقمية وسيلة لتنفيذ عمليات الدفع، وتجميع المدخرات، والحصول على الائتمان والتأمين، وهي منتجات لم تكن في المتناول بهذه السهولة قبل عقد مضى. كما أصبحت التكنولوجيا وسيلة لدعم إيصال الخدمات المالية الرسمية للملايين من العملاء الذين لا يمكنهم الوصول إلى الخدمات المصرفية.

وذكر خلال حديثه : في الإطار ذاته، فإن تقبُّل وتطبيق المزيد من الابتكارات الأخرى في مجال إدارة المحافظ المالية، والتمويل الجماعي، والمستشارون الآليون من شأنه العمل على إعادة تشكيل الطريقة التي يتم فيها تحويل الأموال أو دفع الفواتير أو الحصول على الائتمان أو الدخول في الاستثمارات.

وجاء في كلمته : تواجه البنوك المركزية تحدي تحقيق توازن دقيق يتمثل في تحديد المدى الذي يمكن بلوغه في تبني التكنولوجيا المالية دون أن يكون ذلك على حساب أمن وسلامة واستقرار النظم المالية. فمن جانب، إقترح رئيس البنك الاتحادي الألماني على البنوك المركزية النظر في إصدار عملات رقمية خاصة بها. ومن جانب آخر نجد أن الحوادث الأخيرة مثل الهجمات الإلكترونية على شركة التقارير الائتمانية "إكويفاكس" والتي أدت إلى تسريب بيانات143 مليون مستهلك أمريكي خير دليل على تأكيد تلك المخاطر المرتبطة بالتطورات التكنولوجية.

وكشف : لمواجهة هذه المعضلة، قام بنك الكويت المركزي بتطبيق منهج البيئة التجريبية "Regulatory Sandbox"لتوفير بيئة الاختبار اللازمة للمنتجات والخدمات المبتكرة، مستخدماً أسلوباً يتميز "بالتمكين والملاءمة"، حيث نستخدم إجراءات ذات صفة متدرجة لإصدار القواعد وذلك وفقاً للمخاطر التي تنطوي عليها.

وكما قال : لكي نضمن نجاح هذه الإجراءات، فإننا نرى ضرورة جمعكافة الأطراف المعنية بهذا الموضوع، ولا يقتصر ذلك على المؤسسات المالية وإنما كذلك شركات التكنولوجيا المالية صاحبة المنتجات المبتكرة. كما ترتكز هذه الجهود المشتركة على إعطاء فرصة لمقدمي الحلول الإلكترونية المبتكرة لطرح ما لديهم من إبتكارات، وذلك في إطار منهجية لا تعرض النظام المالي بأكمله للمخاطر خلال المراحل الأولى من الاكتشاف والتطوير.

مرونة الاقتصاد

وأوضح : في الجزء الأخير من كلمتي، اسمحوا لي أن أتحدث بإيجاز عن المنظومة الاقتصادية الكلية التي نعمل فيها. فكما أشرت في المقدمة، فإن النظام المالي هو حلقة الوصل بين المدخرين والمستثمرين، ويقوم بدور محوري في استقطاب وتوجيه الموارد المالية ضمن أولويات تستهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة التوظيف.

وذكر: نظراً للارتباط الوثيق بين النظام المالي والاقتصاد الأوسع نطاقاً، فمن البديهي أن يكون لضعف البيئة الاقتصادية بالتبعية أثر على استقرار النظام المالي. وحتى تاريخه، تمكن نظامنا المصرفي من مقاومة تبعات هبوط أسعار النفط. وعلى امتداد أكثر من ثلاث سنوات مليئة بالتحديات، استطاعت البنوك الكويتية المحافظة على سلامتها واستقرارها، بل وتمكنت أيضاً من تطوير قدراتها وتعزيز مرونتها على مقاومة الصدمات. وعلى الرغم من تلك الإيجابية، إلا أنني أود إعادة التأكيد بأن قدرة البنوك في المحافظة على قوتها ومرونتهالا يجب النظر إليها كأمر مفروغ منه ودائم، ذلك أن ضعف البيئة الاقتصادية سيؤدي في نهاية المطاف إلى ضغوط على استقرار النظام المصرفي.

وأكد أن الحكومة اتخذت مجموعة من الخطوات الإيجابية وإن كانت صعبة، إلا أنها ضرورية لتحسين مرونةومتانة الاقتصاد الكلي وتقوية استدامة المالية العامة، ولكن لا تزال الحاجة قائمة لتحقيق مزيد من التقدم على كثير من الأصعدة الهيكلية، ويعتبر ترشيد الإنفاق العام وزيادة الإيرادات غير النفطية، واصلاح سوق العمل، وزيادة دور القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد بوجه عام هي بعض من المجالات الأساسية التي لا تزال تتطلب عناية مستمرة. وهنا تكمن الفائدة من المصدات المالية الكبيرة للدولة والتي تسمح بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بشكل تدريجي شريطة المحافظة على استمرارية هذه الإصلاحات.

وختم : أود أن أشير إلى الجهود الكبيرة والمتواصلة التي بذلها بنك الكويت المركزي للمحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في الأوقات العصيبة. ورغم أن القطاع المصرفي القوي والمتين يعتبر ركيزة من ركائز هيكل الاقتصاد الوطني، إلا أن إستقراره وسلامته، وإن كان ضرورياً، ليس كافياً أو بديلاً عنالإصلاحات الهيكلية والاقتصادية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

عمر الغانم : رأس المال الذكي والتقييم المستمر عوامل هامة لمستقبل الكويت

اختتم بنك الخليج بنجاح رعايته الرئيسية للعام السابع على التوالي لمؤتمر يورومني الكويت 2017، الذي أقيم امس الثلاثاء ، تحت شعار "كويت جديدة– تحديات مالية أم فرص تمويلية؟"، بالتعاون مع وزارة المالية، وذلك في فندق جي دبليو ماريوت. وقد جمع المؤتمر العديد من صناع السياسات ورواد القطاع المالي والاقتصادي وباقة من المستثمرين لتبادل الآراء حول الخطة التنموية لدولة الكويت، التي يشار إليها عادة باسم استراتيجية "كويت جديدة 2035" وتأثيرها على الاقتصاد الكويتي وعلى الدولة ككل.

وقد شارك في افتتاح المؤتمر كل من معالي نائب رئيس الوزراء، وزير المالية، السيد أنس الصالح، وسعادة محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل. وشارك السيد عمر قتيبة الغانم، رئيس مجلس إدارة بنك الخليج والرئيس التنفيذي لشركة صناعات الغانم، في الجلسة الأولى المعدة للقاءات مع البنوك المحلية. وفي حواره حول استراتيجية كويت جديدة، قال الغانم: "أريد الأفضل لهذا الوطن الحبيب. ولبناء اقتصاد جديد في ظل استراتيجية كويت جديدة سوف نحتاج إلى رأس مال، ونظام مصرفي على أهبة الاستعداد وقادر على تقديم الدعم على مختلف الأصعدة. كذلك، لابد أن يكون لدينا الموارد البشرية التي تساهم في تطبيق تلك الخطة

عمر قتيبة الغانم مع أعضاء الإدارة العليا في جناح البنك

بشكل يؤدي إلى نجاحها."

وفي معرض إلقاءه الضوء على التعقيدات التي قد تصاحب تطبيق خطة كويت جديدة، قال السيد / الغانم: "من المرغوب فيه أن يكون لدينا خطة طموحة، إلا أن تطبيقها يعتبر أمراً مختلفاً، فكلنا نعلم أن عملية التغيير أمر صعب بشكل عام، يتطلب عمل جاد، وإصرار، وإحساس حقيقي بحتميته، كما يتطلب خطة عمل قابلة للقياس، خاضعة للمساءلة، مع ضرورة تبني مبدأ التعاون والشفافية."

وقد أكد الغانم على أهمية الموارد البشرية في تنفيذ الخطة، قائلاً: "التعليم هو أكبر التحديات التي نواجها كدولة. تنفق دولة الكويت مبالغ تفوق تلك التي تُنفق على الطالب في كثير من الدول المتقدمة، كألمانيا وكندا والمملكة المتحدة وفرنسا، إلاّ أن الناتج لا يتماشى مع حجم ذلك الإنفاق، ليس هذا فقط بل لدينا أسوء عائد مقارنة بأغلب دول العالم بالمقارنة مع حجم الإنفاق على القطاع التعليمي، الأمر الذي يحتم علينا تحويل التركيز في نظام التعليم بحيث يكون مصدراً للإلهام والتحفيز وتمكين الطلاب. كذلك، يتعين علينا معالجة قضية مشاركة المرأة في العمل، حيث إن الفجوة بين مشاركة الجنسين لاتزال كبيرة. وتولي شركاتي أهمية قصوى للتأكد من تمكين المرأة ومنحها فرصة التقدم المتواصل في مسارها الوظيفي"

وفي الختام أكد الغانم على التزامه التام تجاه الكويت، قائلاً: "نحن في بنك الخليج وشركة صناعات الغانم نلتزم التزاماً تاماً بدعم الأجيال القادمة، كما تركز برامجنا التدريبية الداخلية على تعزيز مهارات الموظفين ومساعدتهم على تطوير مستقبلهم الوظيفي من خلال التدريب والدعم المستمرين. ومن ناحية المسؤولية الاجتماعية فنحن نقوم بدعم العديد من البرامج التدريبية والتعليمية والإرشادية التي تساعد على تنمية مهارات الشباب الفكرية والاجتماعية من أجل مستقبل أكثر نجاحاً واشراقاً."

شيخة البحر: 7 مليارات دولار قيمة المشروعات التنموية المسندة في النصف الأول من العام 2017

شيخة البحر خلال وجودها في المؤتمر

أعلنت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة خالد البحر أن بنك الكويت الوطني بصدد إطلاق خدمة جديدة "Robo Advice" والتي ستقدم في الكويت للمرة الأولى ، وهي عبارة عن منصة استثمارية آلية ذات خدمات متكاملة،مشيرة إلى أن البنك سيقدم هذه الخدمة إلى جميع المستثمرين المهتمين ،حيثستبدأقيمة الاستثمار عبر هذه الخدمة بمبلغ 5 آلافدولار.

جاء كلام البحر خلال مشاركتها في مؤتمر "يورومني"اليوم ، حيث طالبت الحكومة بضرورة طرح مزيداً من المشاريع التنموية الضخمة، الأمر الذي سيعود نفعه على الاقتصاد بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص.

وأكدت أنوتيرة تطبيق خطة التنمية الوطنيةبدأت تتسارع خلال السنوات القليلة الماضية حيث تبذل الحكومة جهوداً حثيثة للقيام بدورها، وذلك بعد أن أصبحت احتياجات الكويت أكثر الحاحاً، موضحة أنه تم بالفعل إسناد عدد أكبر من المشروعات منذ العام 2014 مقارنة بالفترة السابقة، إذ بلغت قيمتها 18 مليار دولار أمريكي خلال العام الماضي مقابل 7 مليار دولار في النصف الأول من العام 2017".

وأضافت البحر أنه نتيجة لذلك التسارع، كانت فرص تمويل المشروعات أكثر وفرة في المجالات النفطية وغير النفطية، حيث شهدت قطاعات البناء والطاقة والنفط أعلى معدلات الاستفادة مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية، مشيرة إلى أن الحكومة تسير قدما في عدد من المشروعات المتعلقة بالطرق والمناطق السكنية الجديدة، كما تزايدت استثمارات الطاقة الكهربائية والمياه في الكويت بفضل مجموعة من مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي تم استكمال تنفيذ احداها بالفعل.

وأوضحت أنه بطبيعة الحال كان تطوير قطاع النفط والغاز دائما ضمن أولويات الحكومة بالنسبة لقطاعي صناعات المنبع والمصب على حد سواء.

الخالد: البورصة مرشحة للترقية إلى مصاف الأسواق الناشئة

خالد الخالد

قال الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت خالد الخالد خلال مؤتمر يورومني 2017 خلال اجاباته على عدة أسئلة : أود في البداية أن أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر لهيئة أسواق المال والتي تولت قيادة مرحلة تطوير البنية التحتية والقواعد الأساسية لنظام التداول لنستوفي بذلك الشروط الأولية المطلوبة لترقية السوق وكذلك أشكر عن الشركة الكويتية للمقاصة في جهودها الحثيثة في هذا الشأن.

وتابع : سوف تعقد شركة FTSE RUSSELL فوتسي راسل البريطانية جلستها السنوية لإصدار التقييمات الجديدة لعدة بورصات حول العالم ، حيث أن بورصة الكويت من ضمن المرشحين بقوة للترقية الى مصاف الأسواق الناشئة. ونأمل أن يتحقق ذلك ليعد بمثابة أحد الإنجازات البارزة منذ تولينا مهام إدارة سوق الأوراق المالية رسمياً العام الماضي والذي سيشكل حافزاً إيجابياً للسوق المحلي.

وأضاف : لقد عملنا جاهدين خلال الأشهر الماضية على تحسين العديد من الأمور الأساسية في نظام التداول، بما في ذلك دورة التسوية وتعزيز الشفافية في الإفصاحات، بالإضافة إلى القوانين المستحدثة المتعلقة بالتداول وصناع السوق أو الـmarket makers والصفقات ذات الطبيعة الخاصة وغيرها من الإنجازات التي استطعنا تحقيقها، وسوف تكون الترقية تتويجا لكافة تلك المجهودات.

كما قال : ترقية بورصة الكويت لتصنيف الأسواق الناشئة هو أحد الأهداف التي كنا نسعى لها منذ تولينا مهام إدارة السوق، ومن المؤكد أن يكون لذلك أثرا إيجابياً كبيراً على زيادة السيولة وتحسين دور السوق والنهوض بمستواه، سعياً لأن تصبح الكويت من أبرز الأسواق في المنطقة مما يعكس تميز ومرونة القطاع الخاص في الكويت، في وقت تتجه فيه سياسة الدولة نحو الدفع بالقطاع الخاص إيماناً بدوره الريادي في بناء اقتصاد الوطن.

وذكر : بورصة الكويت تعتزم طرح منظومة جديدة للتداول تعد الأولى من نوعها في المنطقة، وهي منظومة متبعة في عدد من الأسواق العالمية الكبرى. ستساعد هذه المنظومة على تعزيز السيولة والارتقاء بمستوى التداولات في البورصة ليضع الكويت في مصاف الأسواق العالمية.

واضاف : بحسب التصور المطروح حالياً، سيكون هناك 3 أسواق: سوق أولي، سوق رئيسي، وسوق المزادات. وتم تصميم كل سوق بحسب معايير معينة لتلبي احتياجات السوق الكويتي حالياً وتدفع به نحو الارتقاء. سيعالج هذا النظام الجديد إثنان من أكبر التحديات التي تواجه السوق حالياً وهي: قلة السيولة وعدم وجود قاعدة مصدرين جذابة للمستثمرين.